

التحول التنموي وتضافر السلام في جنوب السودان

جيني كلوغان وإميلي غوس كالور

إن بناء قدرات حكومة جنوب السودان هو آخر تحدٍ في عملية تحول الحركة الشعبية لتحرير السودان من حركة ثورية إلى شريكة في الحكم.

ولا تتطلب الإدارة الفعالة مثل هذه البنية التحتية المادية مثل مباني المكاتب والأنظمة التكنولوجية فقط، ولكن على الأكثر أهمية من ذلك وهو الأنظمة التي تضع المعايير الصحيحة لتجنيد الطواقم العاملة وشراء البضائع والخدمات وإدارة وتدقيق حسابات الموارد العامة. والمساعدة الفنية للمساعدة على تلبية هذه الاحتياجات مخطط لها وهناك حاجة ماسة لها.

وتعتبر اللامركزية تحدياً آخر لحركة متدنية التنظيم في السابق، وتتصور اتفاقية السلام الشامل تفويض الإدارات الإقليمية والمحلية، والتي ينقص الكثير منها القدرات أو الموارد. وتواجه حكومة جنوب السودان خيارات صعبة فيما يتعلق بأدوار الحجم النسبي للحكومة الوسطى والحكومة المحلية وطبيعة التحويلات المالية داخل الحكومة.

يوجد لدى جنوب السودان موارد غابات وموارد معدنية وكم عظيم من الماشية والتحطيب وحوالي ٥٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة ولكن النشاط الاقتصادي يظل على مستوى البقاء على الحياة فقط. ويقدر أن أقل من ١٪ من الأراضي الزراعية يجري زرعها وحرثها وبينما في نفس الوقت تظل مشكلة عدم تأمين الطعام مزمنة ومنتشرة. إذن لا يجب على حكومة جنوب السودان أن تحفز الاقتصاد السوداني بتوفير المواصلات والبنية التحتية الأخرى لتطوير مدن التجارة فحسب ولكن يجب عليها تطوير السياسات والأنظمة لجذب الاستثمار الخاص المحلي من الخارج والاستمرار في إدارة الموارد البيئية.

تظل قدرة القطاع الخاص الرسمي ضعيفة مما يبدو أن في المراحل الأولية لعهد ما بعد النزاع لن يوجد نظير محلي قوي لحكومة جنوب السودان. وتظهر الخبرات الدولية لفترات ما بعد النزاعات أنه يمكن للتشوهات أن تظهر من تركيز الأعداد الكبيرة من المدنيين والموظفين العسكريين الذين يخلقون جيوب اقتصادية من ناحية الطلب على البضائع والخدمات. ولكن الفرص موجودة وخاصة على ضوء احتمال ازدياد في حركة الإعمار والخدمات. ويجب على حكومة جنوب السودان أن تبسط نمو قطاع مصرفي تجاري فعال وموثوق به وأن تمكن المشاريع السودانية من الاطلاع على الفرص الجديدة.

وعلى المستوى المحلي، ستتألف تحديات تقديم الخدمات والتحديات الاقتصادية من التدفق الهائل

رئيس، الدكتور جون قرنق. وبالفعل فقد تحدى تقرير مجموعة الأزمات الدولية في يوليو ٢٠٠٥ حركة تحرير السودان لنفي بوعودها بتفويض المؤسسات المدنية حديثة المنشئ ولاحظت استمرار نقص شمولها وصنع القرار الجلي ١. وطالبت مجموعة الأزمات الدولية حكومة جنوب السودان بإنشاء لجنة محاربة الفساد (كما خطط له)، وأن تطور قانون سلوك للموظفين وأن تتوقف عن عقد الصفقات مع شركات البترول مما يشكل خرقاً لجوهر اتفاقية السلام الشامل.

بينما توجد لدى حركة تحرير السودان الإرادة السياسية لتنفيذ اتفاقية السلام الشاملة، فإن هذه الإرادة يعيقها النقص المتواصل للقدرات والبنية المؤسساتية، وهو خطر مهلك في وقت تتم فيه موازنة الموارد التي ليس لها مثيل لتصب في خزائنها. لقد كانت حركة تحرير السودان تعمل بميزانية تقدر بحوالي ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي شهريا ولكن من المتوقع أن تحصل على ميزانية بعشرات المليارات من الدولارات. وبينما يمكن استخدام موارد هذا الكم العظيم المختلف كليا للبدء سريعا في التنمية، فإن الاستخدام الفعال لهذه الموارد يعني أن تنمية الإدارة العامة الماهرة والتي يعتمد عليها هو من أهم الأولويات. وبدون وجود كادر من الأشخاص المجهزين لإدارة الموارد فهناك مخاطر من المحاباة أو حتى عودة النزاع. وبما أن حركة تحرير السودان تدرك وتعترف بهذه المخاطر فقد قامت بالعمل مع بعثة التقييم المشتركة لإنتاج خط زمني لتنفيذ الإصلاحات والبرامج خطوة بخطوة. ويجب أن يكون تطوير قدرات وبنية المراقبة والتقييم له الأولوية.

التحديات المقبلة

في الجزء الجنوبي الذي يقع تحت سيطرة حركة تحرير السودان، كان المواطن العادي يمضي سنة واحدة فقط من التعليم في المدارس، علماً بأن ٧٪ فقط من المدرسين قد تلقوا تدريباً رسمياً. يجب على حكومة جنوب السودان أن تزيد بسرعة عدد الموظفين في خدماتها المدنية حيث أن الكثير من العمال الماهرين موجودين في "مدن المحميات العسكرية"، (التي ظلت واقعة تحت سيطرة الشمال خلال الحرب الأهلية)، وعودة أهل الجنوب الماهرين من الشمال والشتات تظل احتمالاً مستبعداً.

من واقع إدراك حركة تحرير السودان لضرورة تأسيس سلطة إدارية لحكم المنطقة التي تسيطر عليها الآن، فقد أنشأت السلطة المدنية للسودان الجديد في بداية عام ١٩٩٦. وبينما أنجزت السلطة المدنية للسودان الجديد بعض الوظائف النموذجية للحكومة، فإن الموظفين لم يحصلوا على رواتب شهرية منتظمة أو عقود رسمية بتوظيفهم، ويتم تمويل بعضهم من بعض مشاريع المانحين، والآخرين تدعمهم المنظمات غير الحكومية والمجتمعات في بعض الحالات، وأدت قلة مواردهم ومعداتهم إلى توفير البضائع للعامة بالحد الأدنى. وحتى الآن فالكثير من الخدمات الأساسية المحدودة لجنوب السودان قدامتها عمليات الطريق الحيوية للسودان، اوبريشن لايف لاين سودان، بقيادة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المدعومة خارجياً والتي تعمل بشكل مستقل عن السلطة المدنية للسودان الجديد، وجماعات من المواطنين المحليين.

وهن اقتصاد جنوب السودان في ظل القيود الصعبة للغاية خلال النزاع، وبالإضافة إلى انعدام الأمن أساساً ونقص الطعام، فلا توجد طرق معبدة خارج المدن الرئيسية. وزراعة الألغام الأرضية على طول طرق المرور الرئيسية خلفت المجتمعات معزولة وعاجزة عن تسويق بضائعها، وانهارت الجسور وقطعت حلقات التجارة التقليدية مع الدول المجاورة. وفي منطقة يقل دخل الفرد فيها عن ١٠٠ دولار أمريكي، فالوصول إلى الخدمات المجتمعية الأساسية يعد من أدنى المستويات في العالم، فإن توقعات الشعب في الحصول على سلام ملموس كبيرة. ولكن هناك حاجة للتحرك والاستفادة من فرصة توسيع مجال تحقيق اتفاقية السلام الشامل وإعادة المنطقة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية للألفية.

يتطلب السلام أن ترتقي حركة تحرير السودان من حركة تحرير إلى منظمة سياسية قادرة على تولي القيادة في سياق تنافسي وديمقراطي. فيجب عليها إبداء قدرتها على الإعداد للانتخابات الوطنية وتشكيل بنى تشريعية. وهنا من الجدير بالذكر أن الإصلاحات التي أوجبتها اتفاقية السلام الشامل لا زالت متأخرة عن الموعد المحدد بسبب عدد من العوامل يتعلق بعضها بالقدر والبعث الآخر بسبب الاختلافات مع الحكومة في الشمال، وقد أصبح الموقف أكثر تحدياً بوفاة أول نائب

الإدارة الاقتصادية لتقليص الفاقة لمنطقة
أفريقيا في البنك الدولي، وكانت عضو في
الفريق الأساسي لبعثة التقييم المشتركة. البريد
الإلكتروني:
ekallaur@worldbank.org

www.crisisgroup.org/library/ocuments/africa/horn_of_africa/096_the_khartoum_splm_agreement_sudan_uncertain_peace.pdf

الواقع سيعتمد إلى حد كبير على تعبئة القدرات
وبمساعدة الشركاء المحليين والدوليين من أجل
معالجة التحديات المؤسساتية والاقتصادية
المروعة.

جينى كلوغمان هي عالمة اقتصادية رائدة في
السودان وإثيوبيا والبنك الدولي، وكانت قائد
مشتركة (مع جون بينيت) لفريق بعثة التقييم
المشتركة في السودان. البريد الإلكتروني:
jklugman@worldbank.org. إميلي
غوس كالور هي محللة أبحاث في وحدة

المتوقع للنازحين واللاجئين. فسيعود الكثير
منهم إلى المجتمعات التي أُنشئت فيها الآليات
غير الرسمية للتغلب على الصدمات، وحيث
يكون الوصول إلى المياه الآمنة محدود وحيث
الأراضي التي قام بفلاحتها لسنوات أولئك الذين
مكثوا ولم يفلوا. سيشكل هذا ضغطا على آليات
فض النزاعات وسيضاعف من الحاجة الملحة
لمراجعة القوانين والممارسات العرفية لدمجها
في النظام القضائي الذي سيحترم مبادئ حقوق
الإنسان الدولية في نفس الوقت (خاصة فيما يتعلق
بالنساء) ويعترف بالتقاليد والتنوع الغني لجنوب
السودان.

يجب تطوير الهيكليات القضائية
والقانونية العادلة والتي يمكن تنبؤها
وأجهزة إنفاذ القانون المحترفة،
والذي يقوم بمعظم أعمال الشرطة
حالياً هم جنود سابقين غير مدربين
على تطبيق القانون المدني، والتحدي
المتصل بذلك هو تحويل جيش تحرير
السودان من جيش تحرير بتنظيم
العصابات إلى جيش محترف يكون
عنصراً في القوات المسلحة الوطنية
للسودان.

البداية في فصل جديد

لقد جلب التوقيع الناجح لاتفاقية
السلام الشامل السودان إلى شرفه
فصل جديد من تاريخه، وستكون
المهمة الحرجة لحكومة الوحدة
الوطنية وحكومة جنوب السودان هي
الارتقاء بالبلاد إلى السلام والأمن
والتنمية المستمرة.

وستكون المسؤولية والشفافية عاملين
رئيسيين، وسيكون للمجتمع المدني
المنبثق لجنوب السودان، وبمساعدة
تنمية وسائل إعلام مستقلة ورنانة،
دوراً في حمل حكومة جنوب السودان
على اعتبار المصالحة والترويج
لها. وسيكون المجتمع الدولي
مسئولاً أيضاً عن تقديم الدعم المالي
لمتابعة التزاماته في مؤتمر أوسلو
للمانحين وللمساعدة في تقيد حكومة
جنوب السودان والحكومة الوطنية
بالتزاماتها. وفي نفس الوقت يجب
على المانحين أن الانتقال من تقديم
المساعدات الإنسانية التي تركز على
الأزمات إلى شراكة حديثة تعترف
بأهمية ملكية الدولة وتعمل على تقليل
الأعباء عن عاتق حكومة جنوب
السودان بالتوفيق بين متطلبات تقديم
التقارير، والعمل قدر الإمكان خلال
هذه الآليات مثلما يتشارك صندوق
المانحين المتعددين في الموارد.
وبالنسبة لحكومة جنوب السودان،
فإن تحقيق نتائج إيجابية على أرض

إمراة سودانية تعمل على
التخلص من الألغام جنوب يي

